Invest Jordan
استثمر في الأردن

وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

تقرير وزارة الاستثمار لعام 2025

نهج جديد نحو تعزيز الثقة وجذب الاستثمار

ATRIUM

كلمة معالي الوزير

يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لوزارة الاستثمار للعام 2025، والذي يوثّق أبرز محطات عمل الوزارة وجهودها المبذولة خلال عامٍ شكّل امتداداً لنهج وطني يقوده جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، وما انبثق عنه من رؤى وبرامج سعت الحكومة الأردنية إلى تنفيذها، لترسيخ الأردن كوجهةٍ استثماريةٍ جاذبة وبيئةٍ محفّزةٍ للأعمال، حيث يمثّل الاستثمار ركيزةً أساسيةً للتحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وانطلاقاً من ذلك، عملت وزارة الاستثمار، ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة، على تعزيز قدرة الدولة على جذب الاستثمار، ورفع تنافسية بيئة الأعمال، وتعزيز ثقة المستثمر، عبر إجراءات عدّة هدفت إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل تدفّق الاستثمار والحفاظ على استدامته، واستقطاب مشاريع نوعية تسهم في خلق فرص العمل، وتمكين الشباب، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات.

واستناداً إلى فلسفتها بأن الاستثمار رسالة ثقة بين الحكومة والمستثمر والمواطن، واصلت الوزارة أداء عملها وفق أحكام قانون بيئة الاستثمار رقم (21) لسنة 2022، بوصفها مرجعية وطنية للاستثمار، تعمل بتشاركية وتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الخاص، وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي للحكومة الأردنية.

وقد ركّزت الوزارة على تطوير أدوات العمل الاستثماري ضمن مسارات متكاملة، شملت تعزيز الحوكمة، وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية، وهندسة الإجراءات، وتوسيع حزم الفرص الاستثمارية، وتفعيل آليات التواصل مع المستثمرين، وتوفير الرعاية لهم ومتابعتهم، فضلاً عن الجهود المبذولة لرفع كفاءة المناطق التنموية والحرة باعتبارها محركات تنموية للمحافظات، تسهم في دعم المجتمعات المحلية وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأبنائها.

كما أنجزت الوزارة خلال العام 2025 خطوات متقدمة في التحول الرقمي لخدمات الاستثمار، من خلال إعادة إطلاق منصة "استثمر في الأردن" (Invest.jo) بعد تحديث شكلها وأبوابها وإغناء محتواها، لتوفير تجربة رقمية متكاملة للمستثمر، تضمنت تفعيل المساعد الذكي "مُعين" اعتماداً على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف تقديم خدمة أسرع ومعلومة أدق، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في التواصل وإتاحة المعلومات، وتسهيل الوصول إلى الفرص والحوافز والإجراءات.

وحرصت الوزارة أيضاً على ربط جهودها الاستثمارية بنتائج تنموية ملموسة، انطلاقاً من فلسفتها في قياس نجاح الاستثمار بمدى قدرته على خلق فرص عمل، وتعزيز التنمية المحلية، ودعم الصناعات الوطنية، واستدامة المشاريع، بما يعكس نهجاً اقتصادياً يقوم على الاستثمار المنتج والمثمر وطويل الأمد.

إن هذا التقرير، الذي يجمع أبرز ما حققته الوزارة في العام 2025، إضافة إلى الجهود التي بذلها العاملون في وزارة الاستثمار على مدار الساعة بعزمٍ مخلص وأداءٍ أمين، يعكس روح العمل المؤسسي الذي تؤمن به الوزارة، ويقدّم صورة شاملة للإنجاز، إلى جانب ما تم رصده من فرص ومكتسبات، تمهيداً للبناء عليها في السنوات المقبلة.

ختاماً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة شركائنا في القطاعين العام والخاص، ولجميع كوادر وزارة الاستثمار على ما قدموه لبلدهم خلال عام مضى، مجددين التزامنا بمواصلة العمل بكل مهنية ومسؤولية في سبيل رفعة الأردن العزيز والغالي، في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة. والله وليّ التوفيق.

معالي وزير الاستثمار
الدكتور طارق أبو غزالة

> ترسيخ الأردن كوجهةٍ استثماريةٍ جاذبة وبيئةٍ محفّزةٍ للأعمال

عام 2025

شهد العام 2025 تسارعًا في جهود وزارة الاستثمار لترسيخ الأردن كوجهة استثمارية جاذبة، عبر تطوير أدوات الترويج، وتعزيز التحول الرقمي في خدمات الاستثمار، وتوسيع حزم الفرص الاستثمارية، وتحسين الإطار التنظيمي الناظم لها، والحوكمة، والارتقاء بعمل المناطق التنموية والحرة.

وقد سعت الوزارة إلى تحويل الاستثمار إلى رافعة للتنمية عبر استدامة المشاريع، وربط الاستثمار بخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية المحلية في المحافظات.

الاستثمار في الأردن:
انفتاح، مقومات، وفرص واعدة

تعمل وزارة الاستثمار على تعزيز المزايا التنافسية التي تجمع بين الاستقرار والمرونة، وتوفّر بيئة أعمال تمكّن المستثمرين من الوصول إلى الأسواق، والاستفادة من الفرص، وبناء شراكات فاعلة. وفي هذه البيئة، تتحول الإمكانات إلى فرص حقيقية، تمنح المستثمرين الثقة للتوسع، وتحقيق النمو المستدام.

الانفتاح

- ترابط استراتيجي مع الأسواق الإقليمية والعالمية
- استقرار ونمو متواصل
- بيئة أعمال داعمة ومحفّزة

المقومات التشغيلية

- كفاءات وطنية تقود النمو والابتكار
- مواقع جاهزة ومهيّأة للاستثمار
- حوافز وإعفاءات استثمارية

الفرص

- فرص نوعية في القطاعات الواعدة
- فرص استثمارية استراتيجية
- فرص شراكات استراتيجية

الاستثمار ورؤية التحديث الاقتصادي

تمثل وزارة الاستثمار القلب النابض لرؤية التحديث الاقتصادي، في الوقت الذي يعدّ فيه قطاع الاستثمار أحد الأعمدة الرئيسية للبرنامج التنفيذي للحكومة (2026–2029)، من خلال دوره المحوري في:

- ✔ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام
- ✔ تعزيز النمو وتنويع مصادره
- ✔ توليد فرص العمل ورفع الإنتاجية
- ✔ توسيع القاعدة الإنتاجية

يهدف البرنامج التنفيذي من خلال وزارة الاستثمار إلى تعزيز الأثر المتحقق للاستثمار من خلال:

- الإصلاحات التنظيمية
- تحسين بيئة الأعمال
- تطوير الخدمات الرقمية
- ضمان المواءمة المستمرة مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي
- تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص

بما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيّف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتسعى وزارة الاستثمار في ضوء ذلك إلى الانتقال في إدارة الاستثمار من نهج تقليدي إلى نهج استراتيجي متكامل، قائم على:

- ● المشاريع الواعدة
- ● التمويل المبتكر
- ● الحوكمة الرشيدة
- ● التحول الرقمي

وبما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات، حيث يُنظر إلى الاستثمار بوصفه قطاعًا ممكّناً للقطاعات الأخرى المختلفة مثل:

- الطاقة
- المياه
- النقل
- التعليم
- الصحة
- الخدمات اللوجستية

الدور المهم والحيوي لوزارة الاستثمار

- جـذب الاستثمـارات المحليـة والأجنبيـة المباشـرة.
- تحفيز الشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص.
- دعم تنفيـذ رؤيـة التحديـث الاقتصـادي وتحقيـق مستهدفاتها القطاعية والجغرافية.
- تحسين بيئـة الأعمـال وتعزيـز ثقـة المستثمـريـن.
- تحقيق تنمية متوازنـة وشاملـة بين المحـافظـات.

مؤشرات الأداء والنمو الاقتصادي

شهد الاستثمار في الأردن نموًا ملحوظًا، جسّده التحسّن الواضح في المؤشرات الاقتصادية خلال العام 2025، ومن أبرزها:

بورصة عمّان

50%

معدل نمـو وارتفاع القيمة السوقية

التدفق الاستثماري الأجنبي

27.7%

نسبة ارتفاع التدفق الاستثماري خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2025

ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي

$25.5

في نهاية العام 2025 ونسبة نمو بلغت 21%

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

عملت وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال العام 2025 على تعزيز محفظة مشاريع الشراكة، وتطوير الأدوات الفنية والتنظيمية المرتبطة بها، إذ عملت الوحدة على إعداد الدراسات الفنية والقانونية والتجارية لمجموعة من المشاريع النوعية في قطاعات الطاقة، والنقل، والصحة، بالإضافة إلى البنية التحتية واللوجستيات، فكان من أبرز أعمالها:

تولت الوحدة خلال العام 2025 العمل على (8) مشاريع استراتيجية وفق أعلى معايير الأداء، وبما يضمن تحقيق القيمة مقابل المال، وتعزيز الكفاءة والاستدامة في تقديم الخدمات العامة.

تم تسجيل (4) مشاريع جديدة على السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية في العام 2025 وهي:

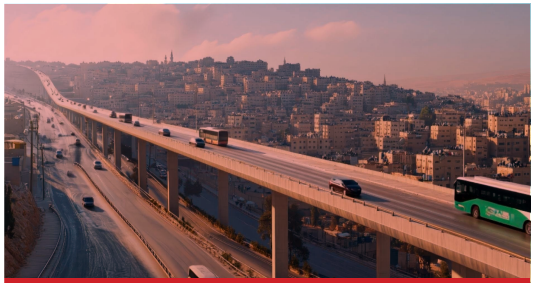

مشروع جسر عمّان

مشروع تطوير معبر جابر الحدودي والمنطقة اللوجستية في منطقة المفرق التنموية

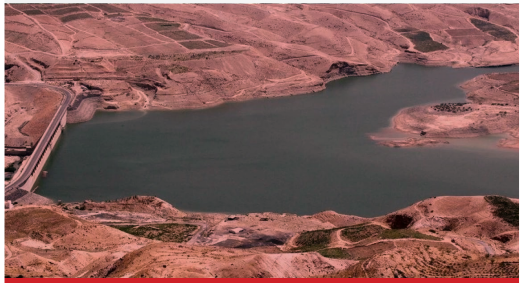

مشروع تخزين الطاقة الكهرومائية بالقرب من سد وادي الموجب

مشروع نظام التتبع الدوائي الإلكتروني

في خطوة تعكس اتساع محفظة المشاريع التنموية، وتعزيز الجاهزية للطرح وفق الأطر المؤسسية المعتمدة وأفضل الممارسات العالمية المتبعة، تمهيداً لطرحها بشكل تنافسي وشفاف.

طرح عطاءين استراتيجيين في قطاع النقل:

- مشروع تشغيل حافلات التردد السريع – المرحلة الأولى
- مشروع جامع الأجرة

وتمثل هذه العطاءات أول عطاءين يتم طرحهما وفق قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (19) لسنة 2023

الحزم والفرص الاستثمارية

نهضت وزارة الاستثمار خلال العام 2025 بواجباتها المتعلقة بتنظيم وإبراز الفرص الاستثمارية، عبر جهود كبيرة شملت:

إعداد وتحديث قائمة الفرص الاستثمارية

من خلال جمع بيانات تفصيلية عن وضع الفرص، مستوى الجاهزية، المستجدات الفنية والمالية والتنظيمية، وبطاقات تعريفية للفرص الاستثمارية، بما يعزز جاذبية المشاريع للمستثمرين المحليين والدوليين وفق أفضل الممارسات.

إعداد كتيبات شاملة تغطي أقاليم محافظات المملكة

وتبرز المزايا الاقتصادية والاستثمارية للمحافظات، والفرص الواعدة، والتنوع القطاعي بما يسهم في استقطاب استثمارات جديدة ودعم التنمية المستدامة.

تطوير حزمة وطنية من الفرص الاستثمارية

تضم نحو 100 فرصة استثمارية موزعة على المحافظات وفي قطاعات ذات أولوية، وعرضها والإعلان عنها على المواقع والمنصات التابعة للوزارة، وخلال المؤتمرات واللقاءات وورش العمل وبرامج الترويج المحلية والدولية، إذ شملت الفرص معلومات شاملة حول كل مشروع: التعريف، الموقع، مميزات القطاع، مزايا الاستثمار، والحوافز والإعفاءات.

تحديث بيانات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالتنسيق مع الجهات المعنية، عبر:

تحديد فرص النمو والتوسع تحديث البيانات والمعلومات توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية

التقارير الاستطلاعية للدول المستهدفة (Fact Sheets)

لبيان العلاقات الاستثمارية والتجارية مع الدول المستهدفة ضمن خطة عمل لدعم جهود الترويج وتحديد فرص التعاون.

التحول الرقمي

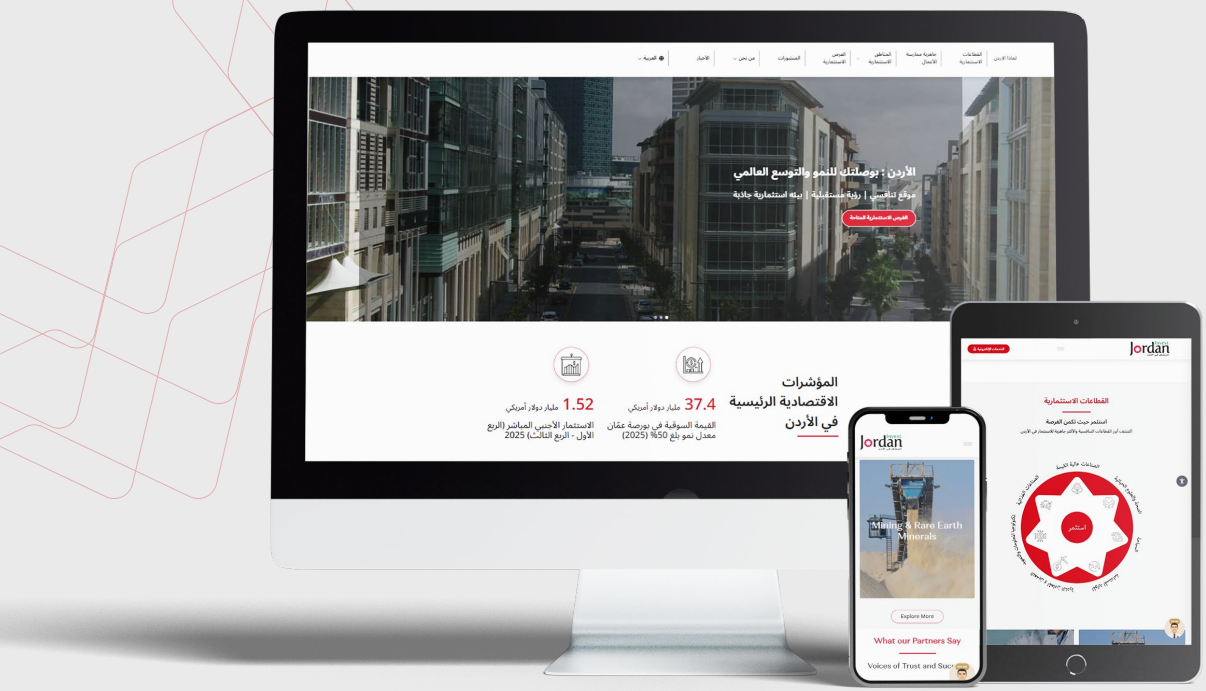

شكّل التحول الرقمي أحد أهم محاور عمل الوزارة خلال عام 2025، حيث تم العمل على تطوير أدوات رقمية تعزز الشفافية وتسهّل رحلة المستثمر، من أبرزها:

إطلاق منصة **"استثمر في الأردن" (Invest.jo)** والتي اعتمدت شمول المحتوى الاستثماري بتنوع غني، وتسلسل متماسك يوفر تجربة رقمية متكاملة تتضمن: الفرص الاستثمارية، الحوافز، الإجراءات، والمزايا التنافسية للأردن.

كما اشتملت المنصة على تفعيل المساعد الذكي **"مُعين" (Moin Chatbot)** الذي يعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتوفير إجابات مباشرة على استفسارات المستثمرين المختلفة وفي جميع أوجه المعرفة المتعلقة بالاستثمار في الأردن.

خدمات وتسهيلات المستثمرين

دأبت وزارة الاستثمار على تسخير جهودها وإمكانياتها كافة، للتسهيل على المستثمرين، وخدمتهم وفقاً لأفضل السبل وأمثلها، وقدمت خلال العام 2025 أداء متميزاً شمل ما يلي:

حرصت وزارة الاستثمار على تقديم الدعم اللازم للمستثمرين، وتبسيط الاجراءات أمامهم، وفقاً للقوانين والتعليمات والاجراءات الناظمة، والتي تم مراجعتها وتعديلها وفقاً للأطر القانونية والدستورية المعمول بها، وبما يكفل رفع كفاءة الخدمات، وتوفير الكلف، والوقت والمجهود، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وكان من أهم أعمالها خلال العام 2025 ما يلي:

- تعديل أسس منح الجنسية الأردنية والإقامة، بما يتيح الحصول على إقامة لمدة 5 سنوات عن طريق شراء عقار بقيمة لا تقل عن (200) ألف دينار أردني، إضافة إلى الأسس القائمة على منح الجنسية عن طريق الاستثمار من خلال عدة مسارات، كان من أبرزها الاستثمار في المشاريع القائمة، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم، وفق شروط ومعايير حددها قرار مجلس الوزراء ذات العلاقة.
- تعديل تعليمات بطاقة المستثمر لسنة 2025 لتسهيل منحها للمستثمرين.
- بناء نموذج فاعل لتقييم مفوضي الخدمة الاستثمارية الشاملة وربطه بالمكافأة الشهرية وفق الأداء.
- تحديث تعليمات اختيار المفوضين لدى الخدمة الاستثمارية الشاملة، وبما يضمن امتلاكهم المؤهلات اللازمة لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين
- إعداد دليل إجرائي متكامل يحدد مهام والتزامات مطوري المناطق التنموية، استناداً إلى أحكام قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 ونظام البيئة الاستثمارية رقم (7) لسنة 2023، واتفاقيات التطوير المبرمة.

خدمات وتسهيلات المستثمرين

استحداث نماذج تقييم متخصصة لأداء مطوري المناطق التنموية، تهدف إلى قياس مستوى الالتزام بالمسؤوليات الموكلة لهم، وفق قانون البيئة الاستثمارية والأنظمة والتعليمات الصادرة عنه، بالإضافة إلى أحكام اتفاقيات التطوير.

انجاز مشروع الحاسبة الاستثمارية (Investment Calculator)، كمنصة شاملة لتمكين المستثمرين من احتساب التكاليف الفعلية للاستثمار، إلى جانب التعرف على المزايا والحوافز المتاحة للمشاريع الاستثمارية المختلفة وأسس احتسابها.

إنشاء منصة تفاعلية متخصصة لبيانات المناطق التنموية: تشمل قاعدة بيانات المناطق التنموية، وملخصات عن كل منها وبيانات قطع الأراضي وحالة المشاريع القائمة، والوضع التنظيمي لها، إضافة الى إحصاءات ورسومات بيانية تبين واقع الحال لكل منطقة تنموية.

تحسين استغلال المساحات عن طريق رفع النسبة المئوية للبناء على قطع الأراضي داخل المناطق التنموية الصناعية، وفق نظام الشرائح وبناءً على مساحة قطعة الأرض، الأمر الذي يمثل حوافز استثمارية غير مادية، وبما يسهم في تسهيل توسيع الاستثمار، وتقليل الكلف على المستثمرين.

خدمات وتسهيلات المستثمرين

تهيئة البيئة الاستثمارية ضمن المناطق التنموية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات والفرص من خلال مشاريع توسعة كان من أهمها: إنهاء اعتماد المخطط الشمولي والخطة التنموية الشاملة لمجمع الضليل الصناعي التنموي – المرحلة الثالثة، ومنطقة الصوان التنموية – متنزه عجلون الوطني.

اعتماد أسس وآلية معدلة لاحتساب بدل التعويض المترتب على قطع الأراضي داخل المناطق التنموية، وبما يقلل العبء على المستثمرين ويمكن المشاريع، ويسهم في تحقيق التنمية.

استحداث المسار السريع لترخيص المشاريع الاستثمارية ضمن المناطق التنموية وتقليل مدة إصدار الرخصة من 15 يوم إلى 7 أيام عمل.

استحداث مفهوم الميزة النسبية للمناطق التنموية، وعكسه على منصة Invest.jo. كأداة لخلق تكامل بين المناطق بدل التنافس، ولربط الاستثمار بالميزة الجغرافية والاقتصادية والبشرية، وتحويل المناطق التنموية إلى منصات لتنمية المحافظات

اعداد خرائط للمناطق التنموية والحرة، وبيان القطاعات حسب استعمالات الأراضي المعتمدة على المخطط الشمولي لغايات عرضها على منصة Invest.jo.

التسهيلات والحوافز وخدمات المستثمرين

عززت وزارة الاستثمار من خدماتها المقدمة للمستثمرين في العام 2025، وشملت هذه الخدمات تمكين المستثمرين من الاستفادة من الحوافز والاعفاءات والخدمات التي كفلتها القوانين والتشريعات في هذا المجال، وكان من أبرز هذه الأعمال:

إنجاز 7568 معاملة حوافز وتسهيلات بين:
جديد، توسعة، إضافي، تخفيض ضريبة الدخل، مدخلات الإنتاج، 8/أ، اخراج بكفالة، فتح فروع إنتاجية جديدة، تجديد ترخيص الاليات المعفاة، نقل نشاط قائم، نقل موجودات ثابتة، نقل عبء، رهن اليات ومركبات معفاة، تأجير تمويلي، تحديد موقع استثماري، تخفيض ضريبة الدخل في المناطق الأقل نمواً، تعديل اسم منشأة.

المشاريع المستفيدة من الإعفاءات المنصوص عليها في قانون البيئة الاستثمارية خلال عام 2025

628 شركة

عدد الشركات المستفيدة من الاعفاءات خلال العام 2025 (بزيادة نسبتها 14.4% عن نفس الفترة من العام السابق).

75 شركة يوجد فيها شريك أجنبي

عدد الشركات المستفيدة من الاعفاءات خلال عام 2025 (بزيادة نسبتها 8.7% عن نفس الفترة من العام السابق).

إصدار توصيات بمنح **(81) مستثمراً الجنسية الأردنية/جواز السفر الأردني المؤقت لمدة 3 سنوات** عن طريق الاستثمار، **بإجمالي استثمار بلغ نحو 111.6 مليون دينار**، أسهم في توفير ما يقارب **2640 فرصة عمل أردنية**، وتوزعت هذه الاستثمارات بين مشاريع قائمة مثلت الحصة الأكبر، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والودائع، ومشاريع جديدة ضمن برنامج جواز السفر الأردني المؤقت.

منح 4203 بطاقة مستثمر من كافة فئاتها (أ، ب، ج) وافراد عائلاتهم.

منح إقامة 5 سنوات عن طريق شراء عقار لـ 19 متقدماً وبقيمة تخمينية- حسب دائرة الأراضي والمساحة- بلغت اكثر من 5 مليون دينار.

التسهيلات والحوافز وخدمات المستثمرين

اعتماد آلية جديدة لمعالجة قضايا المستثمرين المتعلقة بتسديد قيود الموجودات الثابتة، وبما يكفل تسهيل وتسريع تسديد قيود الموجودات المعفاة لديهم.

عدد الطلبات المدروسة للموافقات والتراخيص البيئية 171 طلبًا من خلال الخدمة الاستثمارية الشاملة، تم الموافقة على 146 منها.

إصدار (36) رخصة إعمار لمشاريع استثمارية جديدة، و**(38) رخصة إعمار لتوسعة مشاريع** استثمارية قائمة ضمن المناطق التنموية.

إنجاز (53) معاملة إفراز وضم وتوحيد قطع أراضي داخل المناطق التنموية.

صدور (64) قرار عن اللجان التنظيمية لتمكين الاستثمارات وتقديم التسهيلات وتذليل التحديات.

ارتفاع نسب الإشغال في المدن الصناعية والتنموية عن العام 2024، وكان من أهمها:
مدينة الطفيلة الصناعية التي **تضاعفت مساحة الإشغال فيها لتصل إلى مساحة 21 %**
منطقة الملك حسين بن طلال التنموية في المفرق التي **ارتفعت نسبة الإشغال فيها بنسبة 41%**
مدينة السلط الصناعية **بنسبة 18%**
مدينة مادبا الصناعية **بنسبة 11%**

تسجيل 70 منشأة جديدة في المناطق التنموية ، بحجم استثمار يقارب نحو 195 مليون دينار وحجم عمالة متوقعة 4,036 (59 منها لمستثمرين محليين، و11 لمستثمرين أجانب) في قطاعات مختلفة من أهمها: الصناعات الغذائية، المحيكات، التعبئة والتغليف، الإنشاءات والمقاولات، تكنولوجيا المعلومات، الخدمات والاستشارات، الصناعات الكيماوية، الصناعات العلاجية، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الهندسية.

المناطق التنموية

محافظة اربد

قاعدة وطنية للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية ، مركز تعليمي وبشري متقدم.

منطقة إربد التنموية
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي والخدمات المعرفية، مدينة ذكية.

مدينة الحسن الصناعية
الصناعات النسيجية والملابس.

محافظة المفرق

محور استراتيجي للطاقة واللوجستيات على المستوى الوطني والإقليمي، بوابة حدودية داعمة للتجارة والنقل العابر والصناعات الثقيلة.

منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية
الصناعات الكيمياوية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة.

منطقة الثريا التنموية
الصناعات الزراعية والغذائية.

محافظة عجلون

غطاء حرجي ومناخ جبلي معتدل يدعم التنمية السياحية المستدامة.

منطقة الصوان التنموية
القطاع السياحي، الاكواخ والنزل البيئية، منتجعات استشفائية.

محافظة جرش

تكامل فريد بين المواقع الأثرية والبيئة الطبيعية.

منطقة جرش التنموية
السياحة البيئية.

محافظة العاصمة

المركز الإداري والاقتصادي والتعليمي للمملكة، بنية لوجستية متكاملة، حاضنة رئيسية لقطاعات الخدمات المتقدمة، التكنولوجيا، والابتكار.

مدينة عبدالله الثاني ابن الحسين الصناعية
مصانع الادوية والمستلزمات الطبية والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية.

منطقة التجمعات الاستثمارية التنموية
الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة.

مدينة الموقر الصناعية
الصناعات الهندسية والمعدنية.

مجمع الملك الحسين للأعمال
قطاع التواصل وتكنولوجيا المعلومات، حاضنة أعمال.

محافظة مأدبا

بوابة لوجستية قريبة من المطار والطريق الصحراوي، تنوع اقتصادي يجمع بين الصناعة، الزراعة، والسياحة وتعد مركز للسياحة الدينية والثقافية والعلاجية.

مدينة مأدبا الصناعية
الصناعات الغذائية وصناعات التعبئة والتغليف.

منطقة البحر الميت التنموية
القطاع السياحي والسياحة العلاجية.

محافظة الزرقاء

القلب الصناعي للأردن ومحور رئيسي للصناعات التحويلية، بنية لوجستية متقدمة واتصال مباشر بالمنافذ البرية.

مدينة الزرقاء الصناعية
الصناعات الهندسية والمعدنية واعادة التدوير وخدمات التخزين اللوجستي.

منطقة الضليل التنموية
صناعة الألبسة والمحيكات.

محافظة البلقاء

مركز للصناعات الدوائية والغذائية، مركزًا زراعي وتعليمي وسياحي.

مدينة السلط الصناعية
الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والغذائية والمكملات الغذائية.

محافظة الكرك

مركز إقليمي للصناعات الزراعية والغذائية، سياحة تاريخية وعلاجية وبيئية.

مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية
صناعة الألبسة والمحيكات وإمكانية التركيز على الصناعات الزراعية الغذائية.

مجمع الصناعات الزراعية التنموية
الصناعات الزراعية الغذائية

محافظة معان

مركز وطني للطاقة المتجددة والتعدين، أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في المملكة.

منطقة معان التنموية
الصناعات الكيماوية (خصوصاً الأسمدة) والصناعات الانشائية والطاقة المتجددة.

منطقة المحمدية التنموية
زراعي / تربية المواشي.

محافظة الطفيلة

من أهم مناطق طاقة الرياح والطاقة المتجددة ووفرة الموارد الطبيعية والمعدنية والسياحة العلاجية.

مدينة الطفيلة الصناعية
الصناعات التعدينية التحويلية والصناعات الإنشائية.

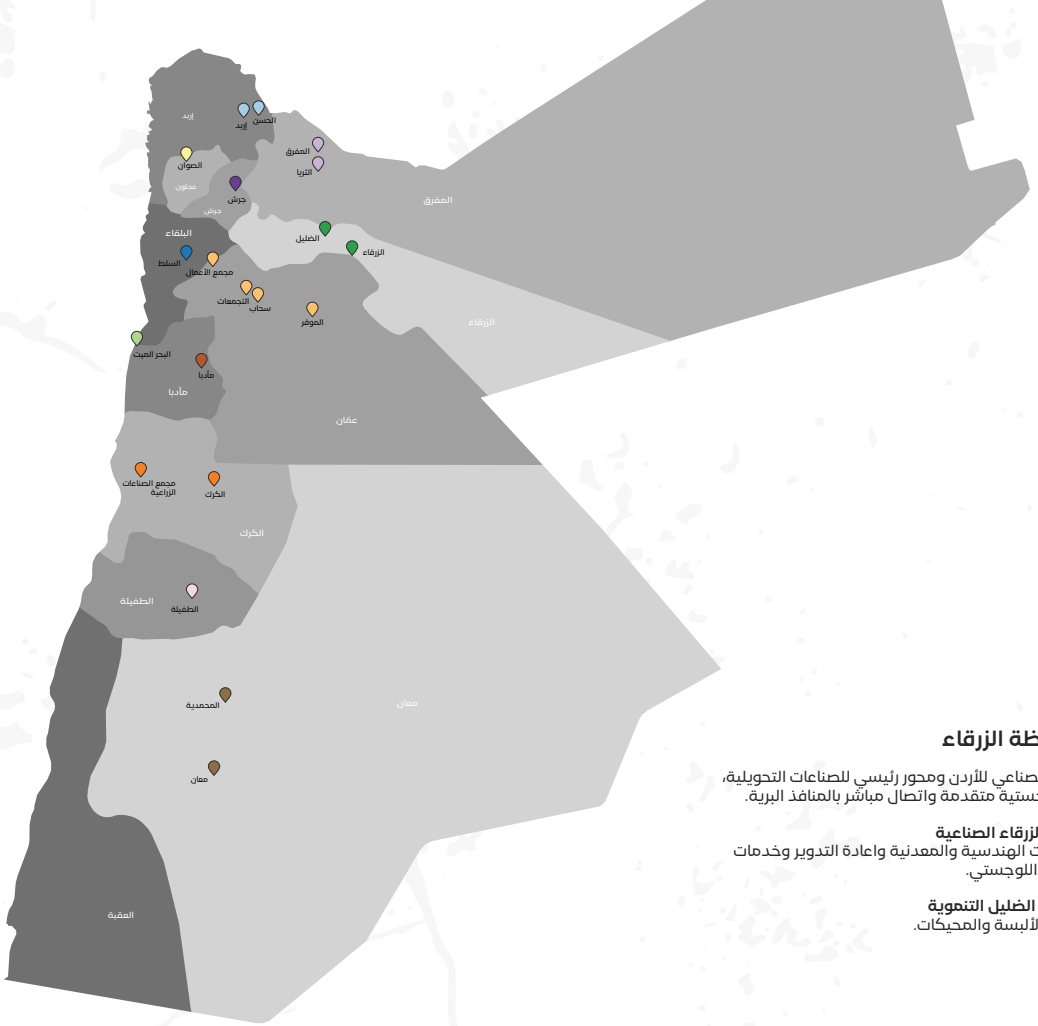

المناطق التنموية في الأردن – 2025

عدد المناطق: 20 منطقة تنموية
عدد المستثمرين: 1624 مستثمراً
حجم الاستثمار: 5.984 مليار دينار
فرص العمل: 133,432 فرصة عمل

ترويج الاستثمار – الوصول للأسواق المستهدفة

واصلت مديرية ترويج الاستثمار توسيع نطاق التواصل الخارجي مع المستثمرين ورفع حضور الأردن الاستثماري، من خلال برامج ولقاءات وفعاليات وأنشطة ترويج محلية ودولية، وأسفر عنها نتائج متميزة في مجال جذب الاستثمار، من أبرزها:

التواصل مع ما يقرب من **224 شركة لعرض الميزات التنافسية والفرص الاستثمارية** في قطاعات متنوعة، منها 10 شركات في المراحل النهائية لتسجيل استثمارات خاصة بها.

تنفيذ 12 حملة ترويجية خارجية تم خلالها عرض الميزات النسبية للبيئة الاستثمارية للمملكة والتواصل مع رجال الاعمال خلال تلك الحملات.

المشاركة في مبادرة مستقبل الاستثما (FII9) في السعودية، حيث أبدت 9 شركات اهتمامًا بالفرص الاستثمارية التي تم عرضها عليها خلال المؤتمر.

عقد لقاءات مع رجال أعمال أردنيين في الرياض 34 مستثمراً لعرض التطورات والتحسينات في البيئة الاستثمارية.

توقيع ملحق معدل لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، ومذكرة تفاهم للتعاون وتعزيز القدرات التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة مع الهيئة السعودية.

برنامج مكثف من المباحثات مع الصندوق السيادي الإندونيسي قادها وزير الاستثمار ونظيره الإندونيسي في جاكرتا وعمان بهدف تأطير سبل التعاون المشترك وتعزيز الشراكات الاستثمارية بين الجانبين.

الأثر التنموي والمسؤولية المجتمعية

ارتكزت وزارة الاستثمار في عملها، على فلسفة اقتصادية تنموية، تقوم على قياس نجاح الاستثمار بمدى قدرته على إحداث أثر اقتصادي واجتماعي ملموس في التنمية، لا سيما في المجتمعات المحلية.

ويتجلى هذا الأثر في المدن التنموية والصناعية، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ودعم التشغيل المحلي، والصناعات المحلية التكميلية والمساندة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، فالمدن التنموية والمناطق الحرة ليست مجرد مساحات استثمارية، بل أدوات تنموية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة في المحافظات والأقاليم.

وقد شجعت الوزارة مطوري المدن التنموية على تبني أدواراً أكبر في مجال المسؤولية المجتمعية، وبناء قدرات المجتمع المحلي، وخلق فرص عمل نوعية لأبناء المحافظات، إنطلاقاً من إيمان الوزارة بأن الشراكة مع المجتمعات المحلية عنصر أساسي لضمان استدامة الاستثمارات واستقرارها، وتحقيقها للغايات النهائية المنشودة.

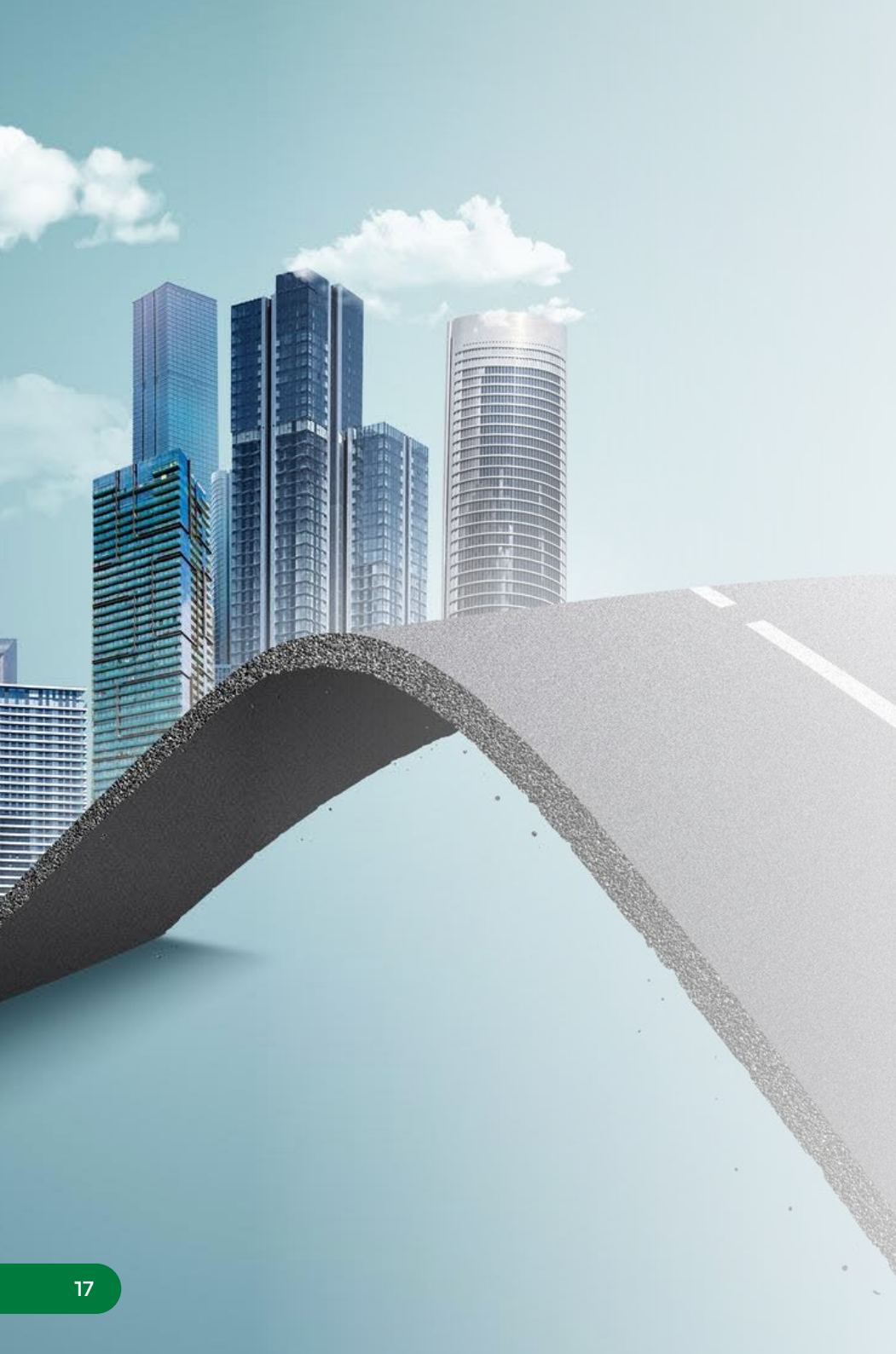

التطلعات، نظرة إلى المستقبل

تمضي وزارة الاستثمار في مسيرة العطاء، متطلعين إلى مواصلة العمل، والبناء على ما تحقق، لتقديم نموذج أكثر كفاءة في تعزيز القدرة التنافسية لبيئة الاستثمار، يقوم على سرعة الإنجاز، ووضوح الإجراءات، وتكامل الأدوار بين الجهات ذات العلاقة، بما يضمن ترسيخ ثقة المستثمر، وتحفيز الاستثمار المنتج والمستدام.

كما نطمح إلى توسيع نطاق الترويج الاستثماري على المستويين الإقليمي والدولي، والمضي قدماً في إعداد وتحديث حزم فرص استثمارية قابلة للتمويل والتنفيذ، مع التركيز على استقطاب المشاريع النوعية ذات القيم المضافة، ما يسهم في دعم الاقتصاد والتنمية، وتعزيز الشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص.

ومواكبةً لمتغيرات العصر، وتحقيقاً للتميز والإبداع، سنواصل العمل على تعميق التحول الرقمي في خدمات الاستثمار، وتطوير الأدوات الذكية الداعمة لرحلة المستثمر، إلى جانب الارتقاء بعمل المناطق التنموية والحرّة وتحسين أدائها، بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ويرفع قدرتها على الاستقطاب والنمو.

وإننا إذ نؤكد التزام وزارة الاستثمار التزامنا بمواصلة العمل لتحقيق كل الأهداف المنشودة، بروح الفريق الواحد وبالشراكة مع جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، لنسأل الله تعالى أن يحفظ على وطننا أمنه واستقراره وازدهاره، في ظل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الأمين، حفظهما الله، وسدد على طريق الخير خطاهما،
والحمدلله رب العالمين.

وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

Invest Jordan
استثمر في الأردن

تواصل معنا

البريد الإلكتروني: info@moin.gov.jo

الهاتف: +962 6 560 8400

www.invest.jo